مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 116 (من 2 إلى 9 مايو/أيار 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2

العوائق على طريق محادثات السلام الأفغاني في قطر

- جلسة بكواش في قطر 4
- بيان حركة طالبان في الجلسة 4
- عوائق السلام برأي طالبان 5
- الدستور 5
- النتيجة 6

عوامل الاضطرابات الأمنية الأخيرة في أفغانستان والمؤامرة الدولية

- السياسة الداخلية 8
- الاتفاقية الأمنية 8
- العمليات العسكرية 9
- السياسة الخارجية 9
- عوامل دولية 10
- عمليات وزيرستان 10
- تنظيم داعش 10

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، خطوات الحكومة الائتلافية الأفغانية نحو السلام، مع تعويلها على دول المنطقة والدول الجارة في هذه العملية التي تبدو فاشلة حتى الآن، لأن رقعة الاضطرابات الأمنية تزداد يوما بعد يوم.

في الأسبوع الماضي عقدت مؤسسة "بكواش"، مؤتمرا في قطر حضرها عدد من الخبراء والسياسيون والمحللون ومندوبون من الجهات المشاركة في الأزمة الأفغانية، تمت فيه مناقشة ملف السلام الأفغاني، ولأول مرة جلس مسؤولون في الحكومة الأفغانية مع مسؤولين في حركة طالبان خلف طاولة الحوار. لم تظهر نتائج الجلسة في وسائل الإعلام. فما الذي جرى في الجلسة؟ وبرأي المشاركين في الجلسة ماذا كانت العوائق على طريق السلام؟

وفي صعيد آخر ومنذ فترة تتصاعد وتيرة الأحداث الدامية في البلد، وقد اتسعت دائرة الحرب إلى المناطق الشمالية، مما أدّى إلى يأس في الشارع الأفغاني.

ما هي عوامل الاضطرابات الأمنية الأخيرة، والتي أسرعت الحرب في البلد وأوسعتها إلى المناطق الشمالية؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

العوائق على طريق محادثات السلام الأفغاني في قطر

مؤسسة دولية مستقلة باسم "بكواش"، تنشط في مجال السلام على المستوى العالمي. عقدت هذه المؤسسة لأول مرة في 22 و23 من سبتمبر/أيلول 2012م، جلسة دامت ليومين في دوبي، حضرها عدد من المحللين الأفغان. وفي ختام هذه الجلسة نشرت نتائجها على شاكلة مجموعة من الأطروحات بشأن إنهاء الحرب الدائرة في أفغانستان.

وفي جلسة عام 2012م، تم أخذ القرار بأن تعقد المؤسسة سلسلة من الحوارات غير الرسمية بين الأفغان، مع حضور المشاركين الأجانب، وأن هذه الجلسات ستُعقد في مناطق مختلفة. وتتم في هذه الجلسات دراسة الآراء المتعلقة بالحكومة الأفغانية والأحزاب السياسية، وحركة طالبان والمعارضة المسلحة. ويكون على المشاركين في هذه الجلسات والذين يدلون بأصواتهم بطريقة فردية أن يكونوا على صلة مع قادتهم.

وتم في تلك الجلسة أخذ قرار أيضا بأن يشارك في الجلسات الآتية عدد من الخبراء من الدول الجارة، ومن دول المنطقة، ليبحثوا معا طرق تعاون مشترك لوضع نهاية للتدخلات الأجنبية وإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان.

ولذلك يمكن أن نعتبر جلسة قطر استمرارا لجلسة دوبي.

جلسة بكواش في قطر

في البداية كان من المقرر أن تُعقد هذه الجلسة في إسطنبول التركية، إلا أن رغبة حركة طالبان الأفغانية لإرسال عدد أكبر من أعضاء مكتبها السياسي إلى قطر، وبما أن أسماء هؤلاء الأفراد كانت على القائمة السوداء لدى الأمم المتحدة وأمريكا وكان من الصعب تنقلهم إلى هنا وهناك، قُرر عقد الجلسة في قطر. وقد أخذ الاتصال مع قطر وإقناع الجانب القطري لعقد الجلسة فيها وقتا طويلا، وتعاونت حركة طالبان في قطر مع مؤسسة بكواش.

وشارك في هذه الجلسة مندبون من الحزب الإسلامي (جناح حكمتيار)، ومن المجلس الأفغاني الأعلي للسلام، وعدد من الشخصيات من الداخل والخارج، ومندوبون من "يوناما، ودبلوماسيون من دول أجنبية.

وكانت هناك شائعات حول مشاركة أفراد من المخابرات الباكستانية، آي إس آي، في الجلسة، وحاولت وسائل إعلام تابعة لأمريكا بأن تروج أن باكستان وقفت وراء عقد الجلسة، إلا أن هذه الشائعات زالت سريعا.

ومنذ البداية كان في الشارع الأفغاني سؤال مهم بشأن الجلسة يقول، هل ستكون هذه الجلسة بداية للمفاوضات المباشرة بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان للوصول إلى السلام في أفغانستان؟ ربما نجد الإجابة عن هذا السؤال في بيان أصدرته حركة طالبان في هذه الجلسة.

بيان حركة طالبان في الجلسة

قالت الحركة إنها تأسست من أجل إنهاء الحرب التنظيمية التي سببت سمعة سيئة للمجاهدين، وأن الحركة كان هدفها تحقيق آمال الشعب الأفغاني المجاهد، وبذلك حصلت على تأييد الشعب، وتعترف الحركة أن أخطأ حدثت على يدها بسبب عدم الخبرة في الحكم.

في هذا البيان اعتبرت الحركة السلام مسؤولية مشتركة وفتحتة نحو السعادة والأمن في البلد، كما وأدرجت الحركة عدد من العوائق التي تراها على طريق السلام.

عوائق السلام برأي طالبان

تشير حركة طالبان الأفغانية إلى أمور لا يمكن من دونها بدء مفاوضات السلام، وهي في الآتي:

1. ترى الحركة بأن احتلال أفغانستان من قبل قوات أجنبية، هو أم كل المصائب وهو عائق على طريق مفاوضات السلام أيضا، وما دام هذا الاحتلال موجودا لن تصل المفاوضات إلى أي نتيجة.
2. أُعتبر توقيع الاتفاقيات الاستراتيجية والأمنية عائقا كبيرا على طريق السلام.
3. عائق آخر هو أن حديث السلام لا يُوَجه مباشرة نحو "الإمارة الإسلامية"، بل يُطلب من الدول الجارة أن تقوم بإحلال السلام في أفغانستان.
4. إغلاق مكتب الحركة في قطر سبب انعدام عنوان واضح لديها مما وفّر أرضية لنشر شائعات مختلفة بشأن محادثات السلام.
5. وضع أسماء قادة حركة طالبان في القائمة السوداء عائق آخر في طريق السلام. ترى الحركة أن عملية السلام والقائمة السوداء ضدان لا يتفقان، وليكون الطرفان سواء ولتنجح عملية السلام ينبغي حذف القائمة السوداء.
6. عدم وجود استراتجية واضحة للسلام لدى الجانب الأمريكي والحكومة الأفغانية عائق آخر في طريق السلام، ولا توجد لديهما صداقة في عملية السلام ويتغير موقفهما كل يوم.
7. ينبغي للوسطاء في عملية السلام أن يؤمنوا بالسلام، وأن لا يستغلوه كورقة سياسية.

الدستور

قالت حركة طالبان بأن مسودة الدستور الأفغاني يجب وضعها من قبل علماء أفغان بحرية تامة، ومن ثم يُعرض على الشعب، وليس للدستور الحالي أي اعتبار لأنه نسخة غربية، وتم وضعها تحت ضغط الآلة الحربية الغربية والمقاتلات 52، هو دستور مفاده مبهم وعباراته متناقضة، وحُمّل الشعب الأفغاني حملا.

النتيجة

مع أن الجهات المشاركة في هذه الجلسة اعتبرت المفاوضات طريقا واحد لإنهاء الأزمة الموجودة في أفغانستان، إلا أن الخلاف في الآراء أدّى إلى أن انتهت الجلسة من دون إصدار أي بيان متفق، وما صُدر كانت قائمة بـ15 مقترح. مثل خروج القوات الأجنبية من أفغانستان، أكّد طرف في الجلسة على أهمية نجاح المفاوضات قبل الانسحاب الأجنبي، تم رفض حكومة على غرار حكم تنظيم الدولة، وأن تتم محادثات تفصيلية بشأن النظام الأفغاني المستقبلي ودستور البلد، كي لا تقوم أية جهة بتحكير الحكم لصالحه. وقد اتفقت الجهات المشاركة على أن يكون نظام الحكم إسلاميا، وأن تستمر المحادثات بين الأفغان، وأن حذف أسماء قادة طالبان من القائمة السوداء يلعب دورا إيجابيا في عملية السلام.

وتم الاتفاق في هذه الجلسة على فتح مكتب طالبان في قطر، وذلك ليكون هناك عنوان واضح لمفاوضات السلام، إلا أن ظروف وكيفية الأمور بقيت غير واضحة. وخاصة أن حنيف أتمر مستشار الأمن الوطني صرّح بأن الحكومة الأفغانية لم يكن لها مندوب في هذه الجلسة، فإن قرار الجلسة ليس ملزما للحكومة الأفغانية، وصرّحت وزارة الخارجية الأفغانية مخالفتها مع فتح مكتب طالبان في قطر.

أما الأمين في المجلس الأفغاني الأعلى للسلام يرى أن هذه الجلسة كانت خطوة إيجابية، وإن كانت قصيرة، نحو مفاوضات مباشرة وأظهر أملا بأن تبدأ المفاوضات المباشرة الظاهرة بين الطرفين في وقت قريب.

عوامل الاضطرابات الأمنية الأخيرة في أفغانستان والمؤامرة الدولية

إن إحلال السلام والاستقرار يحتلان الصدارة في الأولويات لدى أي حكومة، وذلك لتحافظ الحكومة على حياة أتباعها، ومالهم وعرضهم. إلا أن الحكومة في أفغانستان ومنذ عقد من الزمن قصّرت في هذا الواجب، وتزداد الاضطرابات الأمنية في البلد يوما بعد يوم.

تزامنا مع تشكيل الحكومة الجديدة وبدء فصل الربيع، تصاعدت وتيرة الأحداث الدامية في أرجاء البلد، وبدأت هذه الاضطرابات تتسع بعد المناطق الجنوبية والشرقية إلى مناطق في شمال أفغانستان، بشكل سريع وقوي.

يرى المحللون بأن عوامل هذه الاضطرابات تكمن في السياسة الداخلية والخارجية لدى "حكومة الوحدة الوطنية"، وفي حلقات استخبارية إقليمية ودولية، إلى جانب عوامل إقليمية أخرى.

السياسة الداخلية

مع تشكيل الحكومة الائتلافية تم أخذ قرارات أثّرت على المجال الأمني إلى جانب مجالات أخرى. منها توقيع الاتفاقية الأمنية، وتوسيع العمليات العسكرية، والفشل في تشكيل توزيع الحقب الوزارية.

- **الاتفاقية الأمنية**

أثناء الحملات الانتخابية تعهد أشرف غني في لقاء مع شخصيات سياسية، أنه سيؤخر توقيع الاتفاقية الأمنية. وكان واحد من هؤلاء السياسيين قد التقى قبل بضعة أسابيع مع قياديين في مكتب حركة طالبان في قطر. أكّد هذا المصدر لمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية بشرط عدم ذكر اسمه، أن أشرف غني تعهد بنفس الشيء لحركة طالبان في قطر. ولكن في مخالفة سريعة مع هذا التعهد وبعد ساعات من إعلان الحكومة الائتلافية تم توقيع الاتفاقية الأمنية مع أمريكا وبذلك تم وضع عائق كبير في طريق السلام ورُفعت إشارة خضراء لحركة طالبان بأن تستمر في قتالها.

مع إعلان الحركة بدء عمليات فصل الربيع، تسميها الحركة "عمليات العزم"، وقعت ولايات شمالية خاصة كندز، وفارياب، وبدخشان أمام تهديد السقوط. وكانت الحركة قد صرّحت في بيانها بشأن عمليات العزم، أن هذه العمليات سوف تستهدف إلى جانب القوات الأجنبية والمراكز الاستخبارية والدبلوماسية، المسؤولين الأفغان والعاملين في المؤسسة العسكرية[1]، ورأت طالبان بأن الحرب الأمريكية في أفغانستان لم تنتهِ حسب الجدول الزمني الذي أعلنته أمريكا.

وجاء في بيان حركة طالبان: "مع أن المحتل قد أعلن نهاية مهلته القتالية في أفغانستان، إلا أنه وبالفعل وبحكم الاتفاقية الأمنية بقي المسيطر على الجو والأرض في أفغانستان، ويستمر الاحتلال مثل الماض في مجال السياسة، والإعلام، والثقافة، والتعليم وفي مجالات أخرى. حتى الآن يتم تنفيذ عمليات طائرات بلا طيّار على بيوت المدنيين، ويتم عمليات ليلية، ويسيطر المحتل على العتاد العسكري في النظام"[2].

[1] بيان منشور للحركة عن عمليات فصل الربيع، في الرابط التالي:
http://alemara1.org/?p=8338

[2] المصدر الأول

وفي جلسة بكواش في قطر أيضا، اعتبرت حركة طالبان توقيع الاتفاقية الأمنية عائقا على طريق السلام. فقد جاء في بيانها: "للأسف كلما رفعت الإمارة الإسلامية خطوة نحو السلام، تمت عرقلة الطريق بعنوان الاتفاقية الأمنية و الاتفاقية الاستراتيجية"[3]. لأن حركة طالبان أعتبرت العامل الأبرز للاضطرابات الأمنية في أفغانستان، فإنها رأت إلى الاتفاقية الأمنية سببا لاستمرار القتال وليس طريقا إلى إنهائه.

- **العمليات العسكرية**

قبل بدء حركة طالبان عملياتها العسكرية، نفّذت الحكومة الأفغانية عمليات عسكرية ضد الحركة في ولايات هلمند، وغزني، وميدان وردك، ولوكر إضافة إلى ولايات أخرى، أسفرت عن مقتل الكثيرين وإلقاء القبض على عدد كبير.

وأثّرت هذه العمليات على الاضطرابات الأمنية في البلد نوعين. فقد استفزت العمليات حركة طالبان من جهة وسببت اتساع نطاق الاضطربات الأمنية من الولايات الجنوبية إلى شمال أفغانستان. وفي باكستان نفّذت الآلة العسكرية عمليات واسعة ضد الأوزبك، والشيشان، ومقاتلين أجانب آخرين، توجه عدد كبير منهم نحو شمال أفغانستان.

السياسة الخارجية

مع أن أشرف غني يحاول حتى الآن إحداث توازن في سياسته الخارجية، إلا أن التقارب إلى الجانب الباكستاني وخاصة عقد آمال عريضة على دور باكستان في عملية السلام الأفغانية، يمكن أن يكون سببا وراء الأوضاع الحالية. تحاول حركة طالبان منذ سنوات عدة، بأن تظهر نفسها ذات حرية واستقلال أمام باكستان. وفي نفس العصيد ألقت السلطات الباكستانية عام 2007م، القبض على مسؤول رفيع في الحركة الملا عبيد الله والذي قُتل عام 2010م، في باكستان. بعد ذلك تم إلقاء القبض على الملا برادر وعلى إخوة

[3] النص الكامل لبيان الحركة، 3 من مايو 2015م:
http://alemara1.org/?p=10653

طيب آغا مسؤول مكتب الحركة في قطر، من قبل باكستان لوضع الضغوط على الحركة، وفي هذا السياق وبشكل عام قُتل 22 من قادة الحركة في سجون باكستانية.

لم ترض حركة طالبان من هذه السياسة الخارجية التي أجراها أشرف غني، لأنها ترى أن ذلك يعطي للشعب الأفغاني مفهوما بأن باكستان تسلّم طالبان لحكومة كابول وبذلك تنتهي الحرب. ومن أجل ذلك شرعت حركة طالبان في عمليات فصل الربيع بقوة عارمة، لتظهر أن زمام الأمر فيها ليس بيد باكستان.

عوامل دولية

إن للاضطرابات الأمنية الجارية في أفغانستان عوامل دولية أيضا، سببت اتساع رقعة الحرب إلى المناطق الشمالية. ولاتساع الحرب إلى الشمال وجـ هان، أوله تنفيذ الجيش الباكستاني عمليات عسكرية في وزيرستان، ثانيه ظهور تنظيم الدولة في أفغانستان.

- **عمليات وزيرستان**

عندما نفّذت حركة طالبان الباكستانية مع حركة آذربايجان الإسلامية هجوما على مطار كراتشي في 8 من يونيو 2014م، قام الجيش الباكستاني كردة فعل بتنفيذ عمليات عسكرية سُميت بـ"ضرب عضب"، في 15 من يونيو 2014م، على المناطق القبلية في وزيرستان، وهي عمليات لا زالت مستمرة.

وعلى إثر هذه العمليات العسكرية اضطر كثير من المقاتلين الشيشان، والأزبك، والأيغور على أن ينتقلوا إلى المناطق الشمالية في أفغانستان.

- **تنظيم داعش**

إن تواجد داعش الحقيقي في أفغانستان لا يزال لغزا، ومع ذلك صرّح مسؤولون في الحكومة الأفغانية على رأسهم رئيس البلد بتواجد داعش في أفغانستان. يرى نواب البرلمان الأفغاني بأن تنظيم داعش مشروع

أطلقته حلقات استخبارية إقليمية، بهدف خلخلة الأمن في آسيا الوسطى. وأبدى حنيف أتمر مستشار الأمن الوطني في كلمة أمام البرلمان الأفغاني موافقة مع هذا الرأي.

حتى الآن نعلم فقط أن تنظيم داعش اختار أميرا للمنطقة وسماها خراسان، وليس هناك ما يظهر أنشطته إلا بضعة فيديوهات. وفي حادث جلال آباد الدموي الذي أتهم تنظيم داعش، رفض مسؤوليته عنه.

مع ما يبدو بأن داعش ليست له أنشطة ظاهرة في أفغانستان، إلا أنه يُعتبر عاملا في الاضطرابات الأمنية الأخيرة. وفيما تدور رحى الحرب الأفغانية على عاتق حركة طالبان والحزب الإسلامي، يقوم المسؤولون الأفغان بنشر دعايات بشأن تنظيم داعش، وعن أسباب ذلك هناك آراء نسردها في الآتي:

أولا: جلب مساعدات دولية بعنوان مكافحة داعش، وتمديد مهلة بقاء القوات الأجنبية في أفغانستان،

ثانيا: استعمال داعش كورقة ضغط ضد حركة طالبان، لتستعد للسلام،

ويرى المحللون بشأن تواجد داعش الحقيقي في أفغانستان، بأن البلد يواجه مؤامرة دولية أخرى، تريد أمريكا من خلالها أن تضرب منافسيه في المنطقة.

إضافة إلى ذلك تظهر روسيا من حين لآخر قلقا حول تواجد داعش في أفغانستان، وبما أن مقاتلين شيشان وأزبك يتقربون من مناطقهم، يبدو أن ثأر أوكرانايا يتم أخذه من روسيا.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com – csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com – www.csrskabul.net

رقم الهاتف: (+93) 784089590